

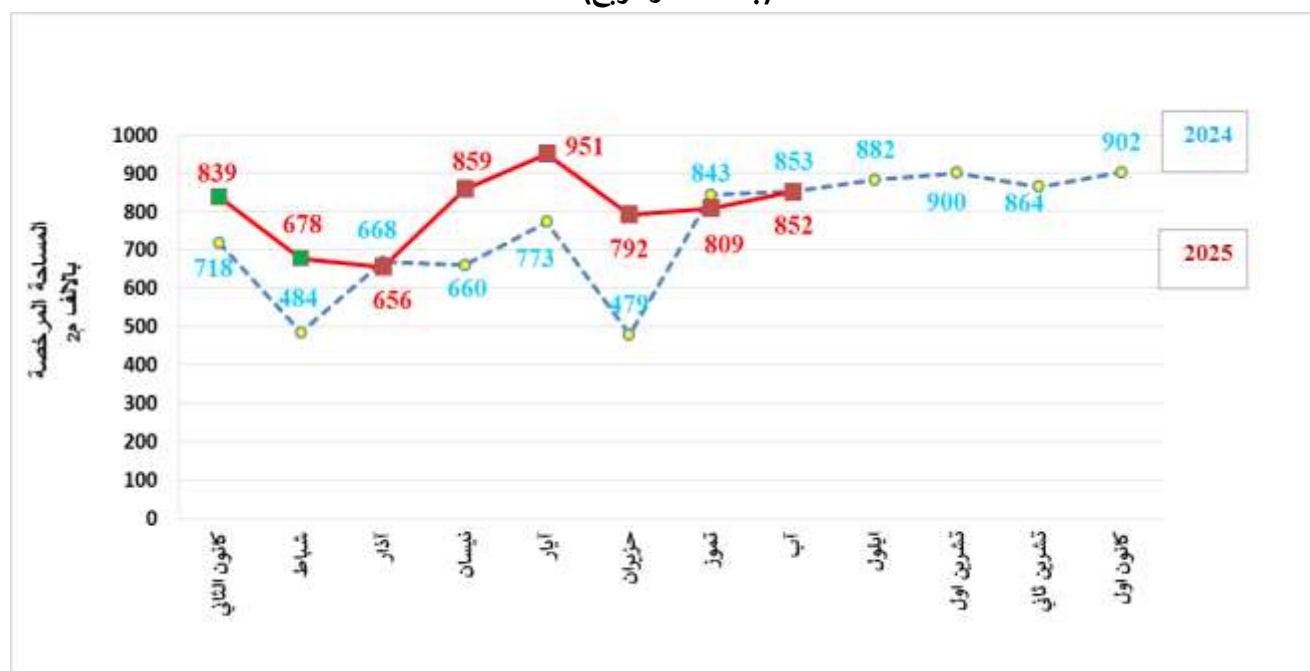
خبر صحفي

الإحصاءات العامة: إرتفاع مساحات الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 17.5% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول النشاط العقاري ورخص الأبنية في المملكة، حيث بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025 ما مساحته 6.44 مليون م²، مقارنة مع 5.48 مليون م² لنفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 17.5%. كما بلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 16,276 رخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025، مقارنة مع 14,948 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2024، بنسبة نمو بلغت 9%. وعلى الصعيد الشهري ارتفعت المساحات المرخصة من 809 الف م² لشهر تموز 2025 إلى 852 الف م² لشهر آب 2025، بنسبة نمو شهرية بلغت 5.3%.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية

(بالألف متر مربع)

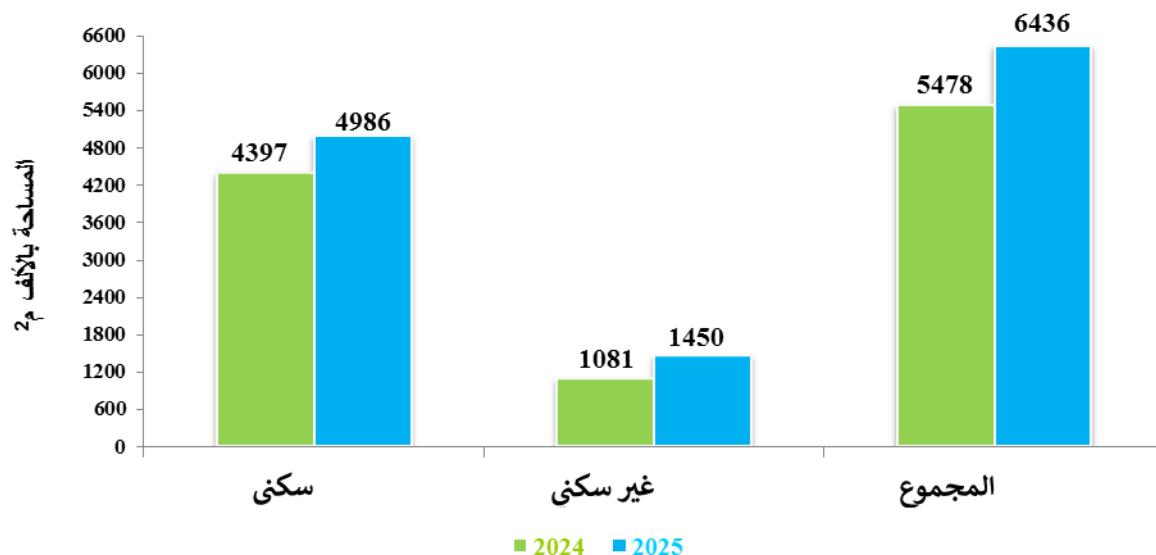


وعلى صعيد أغراض الترخيص ، أشار مسح دائرة الإحصاءات العامة ان المساحات المرخصة للأغراض السكنية بلغت نحو 5.0 مليون م²، مقارنة مع 4.4 مليون م²، خلال نفس الفترة من عام 2024 ، بارتفاع نسبته 13.6%， في حين

بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 1.45 مليون م²، مقارنة مع نحو 1.08 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 34.3%. وعلىه فقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية ما نسبته 77.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، و 22.5% للأغراض غير السكنية.

الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبني خلال الأشهر الثمانية الأولى

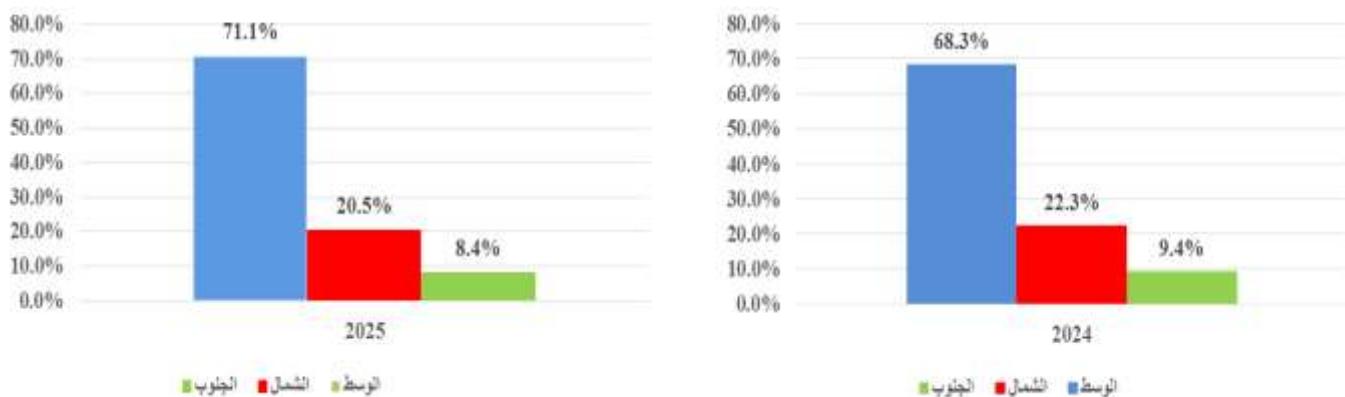
من عامي 2024 و 2025



وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 71.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة، بارتفاع نسبته 4.1%， في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 20.5%， بانخفاض نسبته 8.1%， وإقليم الجنوب ما نسبته 8.4%， بانخفاض نسبته 10.6%.

الشكل (3): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الإقليم خلال الأشهر الثمانية الأولى

من عامي 2024 و 2025

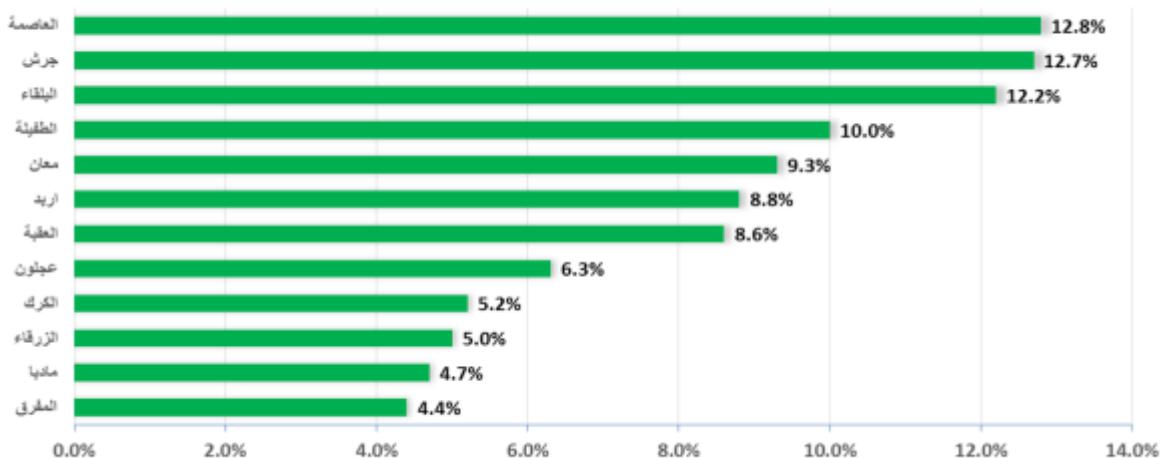


أما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للأغراض السكنية حسب عدد السكان في المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى نسبة إذ بلغت 12.8 %، وبمساحة مقدارها 0.560 m^2 لكل فرد، فيما سجلت محافظة المفرق أقل نسبة من التوزيع النسبي لحصة الفرد للمساحات السكنية الجديدة المرخصة، حيث بلغت 4.4 %، وبمساحة مقدارها 0.191 m^2 لكل فرد في فترة الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025 حسب المحافظة

المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة للسكن m^2	نصيب الفرد الواحد من المساحة المرخصة m^2 في الشهر	التوزيع النسبي لحصة الفرد من المساحة المرخصة حسب المحافظة
العاصمة	4,920,100	2,754,545	0.560	12.8%
جرش	291,000	161,258	0.554	12.7%
البلقاء	603,700	321,918	0.533	12.2%
الطفيلية	118,200	51,485	0.436	10.0%
معان	194,500	78,838	0.405	9.3%
اربد	2,173,200	835,715	0.385	8.8%
العقبة	245,200	92,246	0.376	8.6%
عجلون	216,200	59,299	0.274	6.3%
الكرك	388,700	88,450	0.228	5.2%
الزرقاء	1,675,700	364,481	0.218	5.0%
مادبا	232,300	48,157	0.207	4.7%
المفرق	675,200	129,127	0.191	4.4%
المجموع	11,734,000	4,985,519	0.425	100.0%

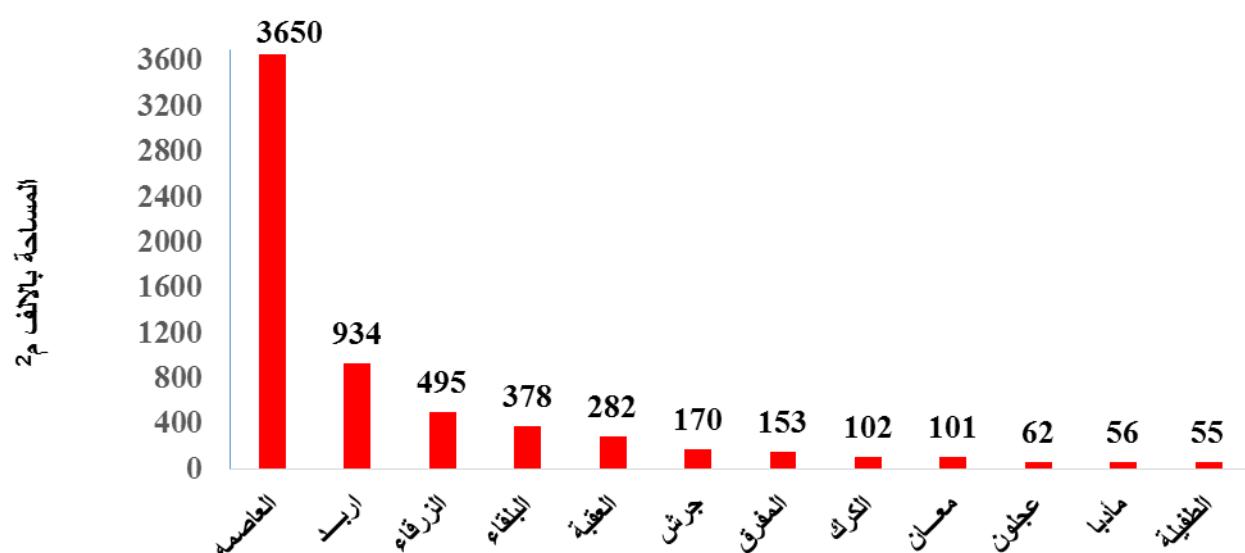
الشكل (4): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الأبنية الجديدة المرخصة للأغراض السكنية حسب المحافظة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عامي 2024 و 2025



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 62.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 37.7%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 4 مليون م² ، مقابل نحو 3.5 مليون م² ، خلال نفس الفترة من عام 2024، بارتفاع نسبته 14.3%.

الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة حسب المحافظة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025 (بالألف متر مربع)



هذا وتتوفر دائرة الإحصاءات العامة من خلال التعداد الشهري لرخص البناء بيانات حول عدد رخص الأبنية، ومساحة الأبنية المرخصة، وأنواع استعمالات المبني في المملكة حسب المحافظة، بهدف تزويد المخططين وراسيي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العماري، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

تعبر مؤشرات رخص البناء عن الواقع الفعلي للنشاط العماري لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العماري ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.